

البرهان في أصول الفقه

- وإلى قياس الشبه المحض وهو الذي لا يشعر بمعنى مناسب أصلا ولا يكون في نفسه مناسباً .
ثم اختيار النظائر قياس الدلالة لإعراجه عن المقصود على القرب فإن المعنى لو أبداه
المعلل ونوزع فيه وفي مناسبه وطريق اعتباره وإشعاره لقال التحريم إلى الزوج وإلا
المحرم كتحريم الطلاق بالإضافة إلى الطلاق فإذا كان عقبى الكلام يستدعي الاستشهاد بالطلاق
فذكر الطلاق أول مرة على الابتداء يتضمن المعنى ويصرح بالاستدلال عليه .
- 836 - فأما الحكم الذي هو شبه محض فهو كقول القائل قرينة ينقضها الحدث فيشترط فيها
الموالة قياساً للطهارة على الصلاة فانقضاء القرينة بالحدث حكم وربط الموالة بالحدث من
طريق الشبه فليس في بطلانها بهذا الحكم ما يشعر باشتراط المتابعة على التحقيق .
- 837 - وقد يقرب من هذا القسم تشبيه الوضوء بالتيمم وتشبيه غسل الجنابة بغسل الميت .
ومما يلتحق بهذا القسم تصوير الشبه اعتبارنا التكبير في حكم التعيين وامتناع قيام
غيره مقامه بالركوع الذي لا تقوم هيئة من الهيئات مقامه وإن تضمن خشوعاً واستكانة تامة .
- 838 - والقاضي أحياناً يقول ليس هذا بقياس فإن تعيين التكبير متناه على انحسام مسلك
القياس وتحرير القياس في منع القياس مناقضة والتباس .
- ولكن صاحب هذا المذهب يقرر ابتناء الصلاة على الاتباع ويوضح بعدها